أن القرينة المميزة للتشخص المحتاج إليه في التعيين أي التي هي مجموع الصلة والآتي
والاحضار الخارجي بالنسبة للموصول والإشارة الحسية بالنسبة لاسم الإشارة
والمخاطبة بالنسبة للضمير قوله المحتاج إليه في الاستعمال أي في التعيين وقوله
إن اعتبرت أي في الثلاثة فلا فرق بين الصور الثلاثة في كونها جزئيات قوله وإن
لم تعتبر أي في الثلاثة وقوله فلا فرق أيضا أي في كونها كليات قوله لا يقال
لما كان هذا جواب عما يقال لم جعل الضمير واسم الإشارة كليين مجازا إلا الموصول
أن الثلاثة مشتركة في كونها جزئية أو موقفة قرينة التعيين والتشخص وكانت
أو لم تلاحظ فيجعله الموصول كليا مجازا دون أخويه تحكم ورجح فالتعرفة التي
جرى فيها فاسدة وحاصل الجواب أن قرينة الإشارة والضمير معينة قطعا بخلاف
قرينة الموصول فإن الظاهر والمتبادر منها أنها الصلة فقط دون الاحضار الخارجي
وإن كان في الواقع أنها مجموع الأمرين فقرينة الموصول بحسب الظاهر والمتبادر
منها لا تفيد التعيين فصحت التعرفة قوله لما كان المعتبر ظاهر أمر القرينة
أي من قرينة الموصول هو مضمون الصلة أي وأما في الواقع فالقرينة هي مضمون
الصلة مع الاحضار الخارجي قوله حكموا بأن قرينة الموصول هي الصلة
والإشارة العقلية أي وهي لا تفيد أن التعيين بخلاف قرينة الضمير في الواقع
التي هي مجموع الصلة والاحضار الخارجي إذ لا تأتي التعرفة المذكورة أصلا
كما علمت قوله الفرق بين العلم والضمير فيه أنه قد علم مما سبق أيضا الفرق
بين العلم واسم الإشارة وبينه وبين اسم الموصول وبينه وبين الحرف فلم
اقتصر المحشي في الفرق على ما ذكر من الضمير وأجيب بأنه لما كانت الأربعة
وهي الضمير واسم الإشارة والموصول والحرف مشتركة في الوضع لجزئيات
باعتبار أمر عام كان الفرق بين أحدها وبين العلم فرقا بين العلم وبقيتها
وإنما خص المضمر بالذكر لكونه أشرف قوله مع خصوص المعنى أي أنه

بأن هذا الفرق

بأن هذا الفرق ظاهر بالنسبة للعلم الغير المشترك وأما هو فلم يحصل الفرق بينه
وبين المضمر بالنسبة للمعنى مع أنه أحوج الأمثلة للفرق وأجيب بأن
العلم المشترك يعتبر فيه كل وضع على حدة بخصوص المعنى فيه حاصل بهذا الاعتبار
قوله وتعدد المعنى الخاص أي بكل من العلم والضمير موضوع لجزئي ويستعمل
فيه والخلاف بينهما من جهة أن الوضع في الأول جزئي وفي الثاني كلي ومعنى الأول
الموضوع له جزئي مخصوص بخلاف الثاني قوله فيهما أي في العلم والضمير قوله
دون اسم الإشارة كان عليه أن يقول والموصول والحرف وقد يفرق بعدم ذكر
الموصول بحمله عليه في التشبيه الثاني بأنه كلي وعليه فلا يكون التقسيم بالنظر
بالنسبة لإخراجه فلا يفيد أنما فعله أي ذلك التقسيم قوله ظنا أن اعتقادا
منه وعبر عنه بالظن إشارة لضعفه وحاصله أن ذلك البعض من أن اسم
الإشارة موضوع للقدر المشترك والضمير للجزئيات وجعل التعيين في الأول
مستفادا من القرينة وفي الثاني بمقتضى الوضع قوله إلا أنه أي اسم الإشارة
دون أصل الوضع أي أن اسم الإشارة يتعين مدلوله في حال استعماله
في معين بقرينة الإشارة الحسية قوله ومدلول الضمير بالنصب عطفا على قوله
ذلك قوله من التعيين فيه أي في اسم الإشارة قوله مجعول له أي
أو منصوب بنزع الخافض والأول أولى لأنه قياسي والثاني سماعي قوله
يتبين لك هذا التقسيم أي حيث قال فيه والثاني أي البعض الموضوع
لمشخص مدلوله إنما أن يكون معنى في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير إليه
وهو الحرف قوله أنه لا يستقل أي أن معنى الحرف لا يستقل بفهمه من لفظ
الحرف الموضوع له بل لا بد من انضمام المتعلق إليه ولا شك أن هذا ليس
معنى قول النحاة الحرف ما دل على معنى في غيره وقوله أنه لا يستقل بالمفهومية
بالمفهومية أو غير مستقل شيء آخر فالمراد إذا كان في التركيب مثلا كان معنى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)